

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/٤٠٤٥

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد المحادين

وعضوية القضاة السادة

هانى قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني ، د. محمد الطراونة

المميز ز: محمود محمد سلامة الذيابات.

المميز ض: ده: خالد سليمان محمد الحلولي .

وكيله المحامي/ إبراهيم النوايسة.

بتاريخ ٢٠١٦/٦/٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٥/٤٣٠٧٨ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢ والمتضمن رد الاستئناف شكلاً والمقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق الكرك في الدعوى رقم ٢٠١٥/١٢٣ بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ والقاضي (بالزام المدعى عليه محمود بتأدية مبلغ ١٥ ألف دينار للمدعي وتضمن المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية اعتباراً من تاريخ المطالبة الواقع في ٢٠١٥/٤/٥ وحتى السداد التام) وإلزام المستأنف بالرسوم والمصاريف ومبلغ ٣٧٥ ديناراً بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي.

وللسببين الواردين في لائحة التمييز طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى وكما تشير إليها أوراقها تتحصل: في أن أقام المدعي خالد سليمان محمد الحلولي الدعوى البدائية رقم ٢٠١٥/١٢٣ لدى محكمة بداية حقوق الكرك بمواجهة المدعى عليه محمود محمد سلامة الزيابات موضوعها مطالبة بمبلغ خمسة عشرة ألف دينار.

وعلى سند من القول:-

إن ذمة المدعى عليه مشغولة للمدعي بالمبلغ المذكور بموجب إقرار خطي (وصل تأمين) مؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ وذلك بقبول المدعى عليه بحوالة دين عن ذمة والده ورغم المطالبة إلا أنه ممتنع عن الدفع الأمر الذي أقتضى إقامة الدعوى .

نظرت محكمة البداية الدعوى وبعد استكمالها إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ قرارها الذي قضت فيه بإلزام المدعى عليه بتأدية مبلغ خمسة عشرة ألف دينار للمدعي مع تضمينه الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة في ٢٠١٥/٤/٥ وحتى السداد التام ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرتضِ المدعى عليه بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً.

وقررت محكمة استئناف عمان بقرارها رقم ٢٠١٥/٤٣٠٧٨ تاريخ ٢٠١٦/٢/٢ رد الاستئناف شكلاً وإلزام المستأنف الرسوم ومبلغ ٣٧٥ ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يرتضِ المدعى عليه بالقرار الاستثنائي وطعن فيه تمييزاً للسببين اللذين أوردهما في لائحة التمييز المقدمة من المدعى عليه بالذات بتاريخ ٢٠١٦/٦/٧.

ودون حاجة للرد على سببي التمييز نجد إن لائحة التمييز مقدمة من المدعى عليه محمود الذيابات شخصياً خلافاً لحكم المادة ٤١ من قانون نقابة المحامين مما يتعين عدم قبول التمييز فضلاً عن أن التمييز مقدم خارج المدة القانونية.

وعليه نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً.

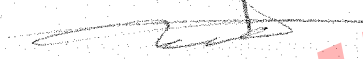
قراراً صدر بتاريخ ٢١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠١٧/١/١٩م

برئاسة القاضي نائب لرئيس



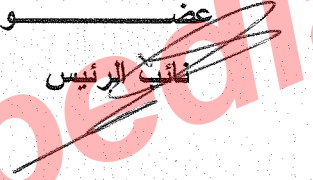
عضو

نائب الرئيس



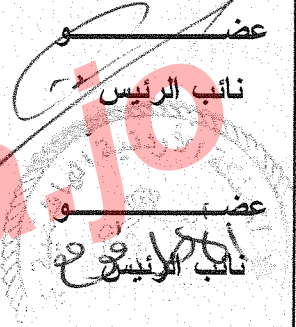
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

د ق / د س

